إعداد/ ذكرى النقيب

نبض الحياة

النساء والسياسة

المرأة لم تكن نفسها ابداً كبتت دائماً امكانياتها المبدعة هناك حيث سادت أجواء العنف التي تحكم عالم الرجال أكثر مما تحكم عالم النساء وعلى هذه النقطة يجب أن نوجه المشاركة في اتخاذ القرار بشان ذاتها وبشأن اسرتها ومجتمعها وبشأن الانسانية بأسرها وهي التي صاغها الخالق وشرفها باعطائها الدور الحاسم في تجديد الحياة الانسانية والمحافظة عليها.. كان هذا حديث قرأته في احدى مدونات منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان للاستاذة مسك الجنيد، حيث استوقفني لحظات لا تامل حقيقة ذلك المنطق كون المرأة انسان يتكامل مع الرجل ولا يتميز الا بكونه له خصوصية في ابداع الحياة ورعايتها فليس في صالح المجتمع الانساني ان يعزلها ويشرع لها دون أن يشركها في قراره. فتكون ظلا وتابعا دون مراعاة لحاجاتها وخصوصياتها مما ينعكس سلبياً على حاضر المجتمع ومستقبله، فالاشتغال بقضية المرأة والعمل السياسي ليس ترفاً بل هو ضرورة ملحة من ضرورات التمكين التي يجب ان تعطى للمرأة وما أسعدنا بتلك المبادرات التي تبنتها بعض الاحزاب السياسية مؤخراً لترجمة هذا المطلب كمبادرات الحزب الحاكم والاشتراكي في تخصيص نسب معينه لمشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في هذه الاحزاب وفي معترك الحياة السياسية. الا ان الأروع كان في تعيين امرأتين في الحكومة الذي اعطانا الأمل في ان نتنفس الصعداء ونقول أهلاً بالمستقبل اهلاً بحفيدات بلقيس وأروى، باعتبار ان تمكين النساء من التعبير عن قضاياهن وطرح مشكلاتهن سيساعد في تأمين العدالة والانصاف وتكافؤ الفرص.

ختاماً لا أجد ما أختم به هذا الموضوع المتشعب والكبير الا هذه العبارة التي أوردتها الجنيد في ختام موضوعها (ما أجمل أن يمارس الانسان ذاته ويقوم بدوره في الاستخلاف ويكون حراً بلا نهاية في إطار المشروع والمقبول دون كبت وتقييد وانتقاص).

المحررة

دراسة

المعوقات التي تواجه النساء أثناء ممارسة حقوقهن السياسية

ذكرت الدكتورة بلقيس أبو أصبع في ورقتها عن المشاركة السياسية التي طرحتها في فعاليات المؤتمر الوطني الثالث للمرأة مارس ٢٠٠٦م أن أهم الأسباب تكمن في :

١- إحجام الأحزاب عن ترشيح النساء، وذلك في إطار التقاعس العام لها عن تدريب الكوادر النسائية والدفع بها لخوض الانتخابات. وهو ما يظهر في ضآلة عدد المرشحات الحزبيات في الانتخابات مقارنة بالأعداد المأمول انتخابهن. (مع الأخذ في الاعتبار قطعاً ضآلة الدور الحزبي في العمل الجماهيري العام!).

٢- معوقات تتعلق بالنسق القيمي السائد، ومنها رفض الرجل للدور السياسي للمرأة، وعدم وجود مجتمعي عن أهمية تواجدها في الحياة السياسية.

٣- محدودية الخبرة الانتخابية لدى كثير من العناصر النسائية، وضعف المصادر التمويلية لدى المرشحات.

٤- استخدام العنف والإشاعات وسبل دعاية انتخابية لا أخلاقية، عند احتدام المنافسة بين المرشحين، مما يدفع النساء إلى الاحجام عن الترشيح.

٥- نقص الوعي العام لدى النساء حول أهمية أصواتهن الانتخابية، وكيف يمكن أن تؤثر في نتائج الانتخابات.

– ومن أجل زيادة أعداد النساء في الانتخابات المحلية القادمة ترى الباحثة أن يتم العمل على مرحلتين:

الأول: مباشر: ويتعلق بالانتخابات المحلية القادمة في سبتمبر ٢٠٠٦م.

الثاني: بعيد المدى، ويتعلق بالخطط والاستراتيجيات التي تسعى في النهوض بأوضاع المرأة بصفة عامة، وتستهدف خلق البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية الكفيلة بوضع المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الانتخابات المختلفة.

فعلى المستوى المباشر يجب توحيد جميع جهود المنظمات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والصحافة ومراكز الدراسات البحثية المؤمنة بقضية المرأة، على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

١- السعي الجاد والحثيث في المطالبة والضغط على المؤسسات التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تعديل القوانين التي تضمن مشاركة عادلة للمرأة في كافة المجالات.

٢- اختيار نخبة من المرشحات القياديات الكفؤات لخوض المعركة الانتخابية القادمة، وتقديم مرشحات قادرات على المنافسة، وتنسيق قوائم المرشحات بحيث يمكن تجنب ما أمكن المنافسة النسائية على المقاعد ذاتها.

٣- ضمان تقديم مرشحات في كثير من الدوائر حتى وان كانت فرص فوزهن محدودة، والهدف تمرين المجتمع على فكرة المنافسة النسائية، وكسر الحواجز النفسية أمام مشاركة المرأة، فالانتخابات لحظة مكثفة في الوعي العام، وحسن أداء المرشحة كفيل بتعليم الجماهير خلال أيام وأسابيع معدودات ما يصعب عليها أن تتعلمه في سنوات وربما عقود.

٤- توحيد الجهود التي تقوم بها المنظمات النسائية، بكل ما يعنيه ذلك من سعي حثيث لتأمين التمويل المناسب للحملات الانتخابية للمرشحات، وتكثيف التشاور لادارة حملات انتخابية عالية الكفاءة، وصوغ البرامج والشعارات الانتخابية التي تمكن المرأة من الوصول إلى عقول وقلوب وضمائر الناخبين والناخبات.

٥- على المرشحات الاهتمام بقضايا المجتمع ككل وليس النساء فقط فجمهورها هم الرجال والنساء على حد سواء.

٦- بذل جهود مكثفة مع الأحزاب والنقابات المهنية، وفي أوساط الجامعات على ضرورة دعم النساء في الانتخابات.

٧- ثمة جهد اضافي يقع على كاهل المنظمات النسائية في هذه المرحلة لضمان تدريب النساء المرشحات على ادارة الحملات الانتخابية ومخاطبة الجمهور وكسب ثقته، وحسن التصرف في مواجهة الطوارئ الناشئة عن المناظرات والاجتماعات العامة، وقراءة مكونات الدائرة الانتخابية، وتوظيف نقاط ضعف المنافسين الآخرين، وجمع المال الضروري لتمويل الحملات الانتخابية، ومخاطبة الاعلام والصحافة.

٨- ثمة حاجة لجهد أعلامي متميز، يحث المرأة على المشاركة ترشيحاً وتصويتاً، يبرز النماذج الايجابية لعمل المرأة في شتى ميادين العمل العام، وتشكيل لوبي ضاغط على وسائل الاعلام والصحافة من خلال اطلاق فيض من الرسائل والاتصالات المرحبة بأي مبادرة تخدم قضية المرأة.

أما على المدى البعيد: فثمة حاجة لاستراتيجيات وبرامج تخاطب الجذور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية التي تغذي واقع تهميش المرأة، وتبقيها في ادنى درجات سلم المشاركة:

١- الحاجة إلى خطاب يتعامل مع الموروث الثقافي الذي يجعل المرأة في أسفل السلم الاجتماعي.

٢- نحن بحاجة لتعديل بعض القوانين التمييزية ضد النساء، وماطرأ في الآونة الأخيرة من تعديلات حول بعض القوانين يمكن أن يشكل بداية ايجابية على أنه بحاجة لمزيد من التطوير والتحديث.

٣- نحن بحاجة لعمل متراكم، فالتحضير للانتخابات لا يتم أبداً في سنة الانتخابات، فمنذ اليوم الأول لانتهاء الاستحقاق الانتخابي علينا أن نبدأ بدراسة النتائج واستخلاص الدروس، وصوغ البرامج والخطط للاستمرار في مخاطبة الجمهور وتشجيع المرأة على المشاركة، والتصدي لكل العوائق والعراقيل التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

٤- نحن بحاجة لمبادرات منتظمة مع صانعي القرار السياسي من (جهات تنفيذية وأحزاب سياسية) لضمان انتخاب المرأة في هذه المستويات القيادية.

٥- علينا الاهتمام بالمرأة الريفية، لأنها قوة انتخابية لا يستهان بها.

٦- إعادة النظر في مناهجنا الدراسية، وأن نسعى في اغنائها عبر حوار معمق مع القائمين على هذه الهدمة، لضمان تخريج أجيال جديدة من المؤمنين بالمواطنة التي لا تفرق بين لون أو جنس أوعقيدة أو دين أن منبت أواصل .

الانتخابات الكويتية: نحن الداء وليسوا هُمْ فقط!

د. شاكر النابلسي

-١-

كم من المرات قلنا أن العيب في العرب بالدرجة الأولى هو في تركيب المجتمع العربي، وليس دائماً بمن يحكم هذه المجتمعات. وعندما يرى الحكام شعوبهم متخلفة ومتزمتة ومتشددة، وتحكمها أعراف وتقاليد منذ مئات السنين من الصعب التخلي عنها، يستغلون ذلك في شعوبهم، مما يساعدهم على البقاء مدة أطول في حكمهم. وكنا في الماضي قد قلنا بأن القاء اللوم على أنظمة الحكم السياسية العربية القائمة ليس بالحكم المنصف أو باللوم المنصف دائماً. وأنه لولا وجود شعوب ذات رؤوس مهيئة ومصممة لمثل هذه القبعات السياسية، لما كنا قد لبسنا هذه القبعات منذ مئات السنين. وكما يقول المثل العربي (هالراس لهالطاقية).

-٢-

أقول قولي هذا، بعد أن تبينت نتائج انتخابات الكويت التشريعية حيث لم تفز امرأة واحدة من ضمن عدد لا بأس به من المرشحات. وما كنا ننتظر من المجتمع الكويتي بين ليلة وضحاها، ومنذ أول انتخابات تشريعية تشارك فيها المرأة بثماني وعشرين مرشحة و١٩٥ ألف ناخبة وبنسبة ٥٧ ٪ من اجمالي عدد الناخبين، أن ينتخب المجتمع امرأة للبرلمان الكويتي. فما زال الطريق طويلاً. ولعل محاولات أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الصباح من تمرير قانون اعطاء الحقوق السياسية للمرأة الكويتية كان سابقاً بمسافات طويلة للوعي الاجتماعي، وللوعي السياسي الكويتي.

-٣-

ولقد حدث الشيء ذاته في الأردن. فمنذ انتخابات ١٩٨٧ التشريعية، اعطيت المرأة الأردنية حقها السياسي كاملاً، ولكن الانتخابات لم تقدم لنا أية سيدة لمجلس النواب الأردني، مما اضطر الدولة إلى تخصيص "كوتا" نسائية لمجلس النواب، بمعني فرض المرأة فرضاً سياسياً واجتماعياً على الحياة النيابية الأردنية.

وأنا اقترح على الحكومة الكويتية أن تفعل ما فعلته الحكومة الأردنية، حتى يعتاد المجتمع الكويتي على أن يرى المرأة الكويتية في مجلس النواب الكويتي نائبةً، وحتى تثبت المرأة الكويتية للناخب الكويتي جدارتها السياسية وشفافيتها وصدقها في أن تكون نائبة الأمة المخلصة والجريئة في مجلس الأمة.

-٤-

وهناك مثال آخر يجب أن لا ننكره، وقد تعرّضنا له من قبل، وهو مسألة حق المرأة السعودية في قيادة السيارة. وقد شاهدنا كيف تجرأ محمد أبو زلفة وعبد الله بخاري وغيرهما من أعضاء مجلس الشوري السعودي وعرضا مذكرة بهذا الخصوص على مجلس الشورى، وكيف قوبلت هذه المذكرة بالاستنكار والتبرؤ منها. وكيف أن المجتمع السعودي كان برمته ضد هذه المذكرة، وضد أن يصدر قرار أو قانون بشأنها. وقال وزير الداخلية السعودية وقتها: "ليتفق المجتمع أولاً ، وبعدها سنرى".

وكانت السعودية دائماً المثال الواضح على تقدم الحكام وتخلف المجتمع، بدءاً من محاربة رجال الدين لادخال التليفون والراديو إلى الحياة السعودية في عهد المؤسس الراحل الملك عبد العزيز مروراً بمعارضة المجتمع بافتتاح محطة تلفزيون القصيم الذي تمّ بعد منتصف الليل، تحاشياً لنقمة رجال الدين، وهيئات المجتمع، وانتهاء بموضوع قيادة المرأة السعودية للسيارة. وهي أمثلة حية، تدلُّ على مدى العمل المطلوب لتطوير المجتمعات العربية، وتغيير الكثير من الأفكار التي تتحكم في هذه المجتمعات.

-٥-

لست حزيناً لأنه لم تنجح المرأة الكويتية في الانتخابات التشريعية. فمن المؤكد أنها ستنجح في الدورات القادمة. وفي حقيقة الأمر، فالمرأة الكويتية قد نجحت في هذه الانتخابات.

نجحت في أنها امتلكت الشجاعة الكافية لترشيح نفسها.

ونجحت في أنها لم تسمع لفتاوى رجال الدين الذين ارغموها على أن تنتخب ما يشير عليه زوجها. فانتخبت من تريد، ومن ترى فيه الخير لمستقبل الكويت، بعيداً عن وصاية العشيرة والأقارب والأزواج والأبناء.

ونجحت في أنها قدمت نفسها للمجتمع الكويتي كعنصر سياسي قادر على الدفاع عن مكتسبات هذا المجتمع. وقد سبق أن قدمت نفسها كأستاذة جامعية ومحامية وطبيبة وناشطة سياسية ومدافعة عن حقوق الانسان.

-٦-

نتائج الانتخابات التشريعية هذا العام لم تكن في صالح المرأة الكويتية. فالانتخابات كمواسم الزراعة سنوات تأتي بالخير، وسنوات يكون فيها الناتج سيئاً أو مُحلاً. سنوات تأتي باليمين، وسنوات تأتي باليسار، وسنوات أخرى بالوسط، وذلكَ حسب المناخ وعوامل الطبيعة المختلفة الغامضة أحياناً. وهذا لا يعني أن نكف عن الزراعة والمشاركة في كل موسم. بل علينا أن نزرع ونشارك في كل في موسم. ونحاول، ونحاول ، ثم نحاول إلى ما لا نهاية، حتى يأتي الموسم غلالاً طيباًلصالح المستقبل والحداثة. وهذا ما ينبغي على المرأة الكويتية أن تفعله في كل انتخابات بلدية أو تشريعية في الكويت. وكذلك الأمر في كل أنحاء العالم العربي.

لقد خسرت المرأة الكويتية انتخابات، ولم تخسر ثقة الشعب الكويتي ودعمه. والانتخابات القادمة بعد أربع سنوات ستكون شأناً آخر، فيما لو استطاعت المرأة الكويتية أن تعد نفسها الاعداد السياسي اللائق.

المنظمات النسائية

تعد اللجنة الوطنية للمرأة التقرير الوطني السادس عن مستوى تنفيذ بلادنا لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التعبير ضد المرأة (السيداو) هذه الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها بلادنا في عام ١٩٨٤م. حيث شكلت فريق وطني للقيام بهذا العمل الكبير الذي يقوم حالياً برصد وتحليل كل التطورات والانجازات والمعوقات والعراقيل المتعلقة بقضايا المرأة وماذا عملت الحكومة وشركائها لتجاوز وتذليل العراقيل خلال الأربع السنوات الأخيرة.

وتجدر الاشارة إلى ان هذه الاتفاقية تحتوي على لائحة بحقوق المرأة (ديباجة) وتتبعها ثلاثون مادة تطبيقية تلزم الدول التي صادقت على الاتفاقية أو انضمت اليها (الدول الاطراف) بواجبات محددة بعينها فبموجب الجزء الاول من الاتفاقية (المواد ١- ٦) توافق الدول الاطراف على اتخاذ كافة التدابير المناسبة لضمان تقدم المرأة وتتجلى هذه في صورة اجراءات قانونية وادارية وما شابهها تشتمل على تدابير مؤقتة خاصة تتسم بالفعل الايجابي، من أجل تعديل انماط السلوك الاجتماعية والثقافية ومكافحة الاتجار بالمرأة واستغلالها في اعمال البناء وتتعهد الدول الاطراف بموجب مواد الجزء الثاني (٧- ٩) بحماية حقوق المراة في مجالي الحياة السياسية والعامة وتوافق كذلك على منح المرأة الحق في ان تنتخب وتنتخب على أساس من المساواة مع الرجل، وفي ان تشارك في الحكم كمسؤولة وصانعة سياسات، وفي ان تشارك في المنظمات غير الحكومية وان تمثل بلادها على النطاق العالمي.. كما توافق على منح المرأة حقوقها متساوية مع الرجل في مجال الجنسية وكذلك فيما يخص حق أطفالها في الجنسية، أما في الجزء الثالث (المواد ١٠- ١٤) فتعرب الدول الاطراف عن جملة من الالتزامات المختلفة للقضاة على التمييز في التعليم والتشغيل والصحة وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاهتمام بالمرأة الريفية أما اخر الاحكام الاساسية فيضمها الفصل الرابع، حيث توافق الدول الاطراف على توفير المساواة للمرأة مع الرجل امام القانون وفي ممارستها لحقوقها القانونية وعلى وجه الخصوص في ميدان الأحوال الشخصية والأسرية.

الاسلام وقضايا المرأة

إكراه المرأة على الزواج

أول الأسس المطلوبة لبناء أسرة سعيدة هو أن يكون الزواج بناء على الرغبة المتبادلة والاختيار المطلق والرضا الكامل حتى يمكن أن تكون هناك حياة مستقرة يأنس كل طرف فيها إلى شريك حياته ورفيق عمره، وإذا كان الرجل يتمتع إلى حد كبير بحرية اختيار شريكة حياته فإن المرأة كانت ولاتزال في بعض المناطق تحرم من هذا الحق، فهي واقعة تحت رحمة أبيها أو ولي أمرها في أهم قضية تخص حياتها ومستقبلها، السؤال الذي يطرح نفسه هل للمرأة الحق في الشريعة الاسلامية في اختيار شريك حياتها؟ وهل للأب سلطة أن يزوج ابنته البالغه بمن لا تريده وما حكم الشرع في ذلك؟ هذا ما سنوضحه في السطور اللاحقة:

إن الآثار النبوية في هذا المجال تدل أن الأب لا يملك اجبار البكر البالغة على النكاح، وهو ما ذهب اليه وأكده كثير من الصحابة والتابعين والأئمة، منهم عمر وابن عباس وأبى موسى وأبى هريرة وجابر وابن عمر ومالك وغيرهم (روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وأذنها صمتها) اخرجه احمد.

فالنبي أمر بالاستئمار وجعل سكوتها اذنا منها، فمن جوز نكاحها من غير استئمار منها ولا أذن فقد خالف النص. فالنبي بسنته قد اكد الادلة الصحيحة الصريحة القولية والفعلية حق المرأة في اختيار شريك حياتها وأبطل سلطة الأب في اجبار ابنته على الزواج ورد الأمر اليها حتى بعد ان تم زواجها، لان الزواج القائم على الاكراه يعتبر باطلا في نظر الشريعة الاسلامية. وقد وصل الامر في عهد النبي إلى ابعد من ذلك إذ لم يعد من حق المرأة ان ترفض أو تقبل من يختار لها ابوها زوجا فحسب بل اصبح من حقها ان تختار الرجل الصالح الكفء وتعرض نفسها عليه إذا رغبت فيه دون أن يكون في تصرفها هذا ادنى استنكار من رسول الله ومن اتباعه وممن فهموا رسالة الاسلام بعد ذلك، رغم أن النظرة العامة لازالت اليوم تعتبر أن ذلك لا يليق بالمرأة نتيجة للعادات والتقاليد وليس لتعاليم الاسلام .

اضاءات

زواج الصغيرة

يندب للمرأة الزواج المبكر ويكره منها تأخيره بسبب العمل المهني على أن مفهوم التبكير يختلف من عصر إلى عصر ومن بيئة إلى اخرى فإذا كان التبكير قديماً يبدأ مع البلوغ فنحسب انه في يومنا هذا يبعد عن البلوغ بسنوات يختلف طولها ايضا بين البيئة الريفية والبيئة الحضرية. وفي بلادنا يختلف سن الزواج للبنت من الريف إلى المدينة وقد حدد المشرع اليمني في قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٩٢م سن الزواج في المادة رقم ١٥ وبما نصه : (لا يصح تزويج الصغير ذكراً أو أنثى دون بلوغه خمس عشرة سنة) ومن ثم فقد اعتبر المشرع هذا السن كافية لتوافر الرشد والقدرة على الاختيار. غير أن المشرع في القانون الحالي لم يلحق بما يفيد ضمانا لحماية المرأة، خاصة أن الزواج المبكر الذي يصل احياناً إلى أقل من ١٤ سنة صورة متكررة في حياتنا اليمنية التقليدية.

وإذا كان الفقه الاسلامي لم يحدد سناً معينة للزواج وان كان البعض قد اشترط البلوغ الا ان على الأسرة أن تراعي مصلحة الفتاة ومستقبلها فالزواج مسئولية وواجبات والتزامات، كما هو مودة ورحمة ويتطلب النضج والوعي الكافيين والفتاة التي تتزوج قبل سن البلوغ عادة ماتكون هي الضحية فتفقد التعليم وتعانى بعد ذلك من اضرار الحمل المبكر إلى غير ذلك من المشاكل، وتزداد معاناة الفتاة الصغيرة أكثر إذا ماتم تزويجها برجل طاعن في السن حيث يلجأ بعض الآباء إلى تزويج بناتهم لكبار السن من ذوي الثروة والجاه طمعاً بأموالهم غير مراعين مصلحة بناتهم ومستقبلهن ولاشك أن مثل هذا الزواج يكون له أثر سيء على الفتاة ومثل هذه القضايا لا يمكن معالجتها عبر القوانين والتشريعات وأن وجدت، ولكنها ترجع إلى الوعي الاجتماعي وحرص الآباء على سعادة بناتهم ومراعاة مصالحهن ومستقبلهن.

مساحة إعلانية